وفيه معنى آخر وهو الاشارة الى الرد قبل ما يوجبه النكاح من النفقة
فان الصحة واستدلاليها من باب الارتفاق واكفاؤها قبلها باب
الربا والصرف **الحديث** الاول عن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الذهب بالذهب ربا الا هاء وهاء والورق بالورق
الا هاء وهاء والبر بالبر الا هاء وهاء والشعير بالشعير الا هاء وهاء الحديث
يدل على وجوب الحلول وتحريم النسا في بيع الذهب بالذهب والورق
والبر بالبر والشعير بالشعير واللفظ موضوعه للتقابض وهي ممدوده
مفتوحه وقد انشد بعض اهل اللغة في ذلك لما رأت في قلتي انخفاً
والمشي بعد قعس اجناها أحلت وكان حبها احلاً وجعلت نصف عيوقها
تمزج لي من بغضها السقاها ثم تقول من بعيد هاؤ حرجة ان شيء اوالقاها
ثم تمنى ان يكون دلالاً يجعل الله له شفاها ثم اختلف العلما بعد ذلك فالشافعي
رحمه الله يعتبر الحلول والتقابض في المجلس فاذا حصل ذلك لم
يعتبر غيره فلا يضر عنده طول المجلس اذا وقع العقد حالاً وشدد مالك
اكثر من هذا ولم يتسامح بالطول في المجلس وان وقع القبض فيه وهو
اقرب الى حقيقة اللفظ وان كان الاول ادخل في المجاز وهذا الشرط
لا يختص باتحاد الجنس بل اذا جمع المبيعين علة كالنقدية في الذهب والفضة والطعم في الاشيا الاربعة اقتضا ذلك تحريم النسا وقد اشتمل
الحديث على الامرين معا حيث منع ذلك بين الذهب والورق وبين
البر بالبر والشعير بالشعير فان هذين في الجنس الواحد والاول في
جنسين جمعتهما علة واحدة **الحديث** الثاني عن ابي سعيد الخدري
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبيعوا الذهب بالذهب
الا مثلا بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها غايبا بناجز
وفي لفظ الايد أبيد وفي لفظ الاوون نأبون مثلا بمثل سوا بسوا

يدل الحديث على اعتبار امرين عند اتحاد الجنس في الاموال الربوية و
ونصه في الذهب بالذهب احدهما المفاضلة من قوله الا مثلا بمثل
ولا تشفوا بعضها على بعض **الثاني** تحريم النسا من قوله لا تبيعوا
منها غايبا بناجز وبقية الاموال الربوية ما كان منها منصوصا عليه
في غير هذا الحديث اخذ نافيه بالنص وما لا فبالقياس كما يسوت وقوله
الايد أبيد في الرواية الاخرى يقتضي منع النسا ومن قوله اوون نأبون
يقتضي اعتبار التساوي ويوجب ان يكون التساوي في هذا بالوزن لا
بالكيل والفقها قد رووا انه يجب التماثل بحكم الشرع فما كان موزونا فبالوزن وما كان كيلا فبالكيل **الحديث** الثالث عن ابي سعيد
الخدري قال جا بلال الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتمر برني فقال له
النبي صلى الله عليه وآله وسلم من اين هذا فقال بلال كان عندنا تمر ردي فبعت
منه صاعين بصاع ليطعم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله
عليه وآله عين الربا لا تفعل ولكن اذا اردت ان تشتري فبع التمر ببيع اخر
ثم اشتر به هذا نص في تحريم ربا الفضل في التمر وجمهور الامة على ذلك
وكان ابن عباس يخالف في تحريم ربا الفضل فتكلم في ذلك فقيل انه رجع عنه
واخذ قوم من الحديث تجويز الذرايع من حيث قوله بع التمر ببيع اخر
ثم اشتر به فانه اجاز بيعه والشرا على الاطلاق ولم يفصل بين ان يبيعه
ممن باعه او من غيره ولا بين ان يقصد التوسل الى شرى الاكثر اولا وهو الممنوع من الذرايع بحيث بانه مطلق لا عام فيحمل على بيعه من غير
البايع او على غير الصورة التي يمنعونها فان المطلق يكتفي بالعمل به بصورة واحدة وفي هذا الجواب نظر لانا نفرق بين العمل بالمطلق فعلا كما اذا
قال لامراته ان دخلت الدار فانت طالق فانه يصدق بالدخول مره واحدة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)